

مجلة سطور

مارس 2003

رداً على إفتراءات المؤرخ ورجل المخابرات:
برنارد لويس يقوم بتزييف التاريخ لصالح البيت الأبيض

دراسة وتقديم: رعوف عباس

- إختزال الإسلام ليصبح مجرد: تركي عثمانى دموى
- اليهود كانوا يسيطرون على تجارة البحر الأبيض المتوسط في العصور الفاطمية والأيوبية والمملوكية.. فأين إذن عنصرية المسلمين؟
- إذا أردنا قصائد المديح بدلاً من الإنتقادات علينا أن ننسى فلسطين كما نسي العالم الهنود الحمر
- كيف تمكنا من بناء إقتصاد وطنى فى القرن التاسع عشر إذا كنا كما يقول على هذا القدر من الكسل وفقدان الطموح

نشرنا فى العدد الماضى خاتمة كتاب "أين الخطأ؟ التأثير الغربى وإستجابة الشرق الأوسط" للمؤرخ الأمريكى الصهيونى برنارد لويس والذى يحلل فيه أسباب التردى الحضارى للعالم الإسلامى، متوقفاً عودة الإحتلال إلى المنطقة.

ننشر هنا جزءاً من الدراسة التى كتبها د. رعوف عباس أستاذ التاريخ الحديث والتى يفند فيها آراء "لويس". والدراسة كاملة ستنتشر إلى جانب ترجمة الكتاب الذى يصدر قريباً عن سلسلة "كتاب سطور".

أين الخطأ

كان أحدث ما دفع به برنارد لويس - المستشرق الشهير - من الكتب إلى المطبعة، كتابه الذى حمل عنوان: "أين الخطأ؟ التأثير الغربى وإستجابة الشرق الأوسط" - كان ذلك فى خريف عام 2001، قبيل

حادث الحادى عشر من سبتمبر الذى أصاب نيويورك وواشنطن، وفجر ما سمي "بالحرب ضد الإرهاب" وما ترتب عليها من تداعيات. وهكذا عندما صدر الكتاب عن قسم النشر بجامعة أكسفورد فى مطلع 2002، حظى بإقبال كبير من جانب الجمهور الذين كانوا يتلهفون على معرفة كل ما يتعلق بذلك العدو الخطير: "الإسلام"، وكانت كتب لويس من أكثر الكتب رواجاً بحكم كونه أشهر مستشرق فى الغرب عامة، وفى المجال الأكاديمى الأنجلو- أمريكى خاصة.

لذلك لم يكن غريباً أن يكون الإحتفاء بكتابة "أين الخطأ؟" كبيراً عند صدورهِ، فدبجت المقالات التى عبرت عما يحمله الكتاب من إشارات وإيحاءات، وإزدحمت المواقع المختلفة على الشبكة الدولية للمعلومات بالعديد من المداخلات التى ساهم فيها مئات المسلمين والصهاينة وغيرهم من مستخدمي الشبكة، تراوحت تلك المداخلات بين دحض الأفكار التى يروج لها لويس، وتأكيداها والدفاع عنها حسب رؤية وموقع صاحب المداخلة. ونشرت صحيفة US News World Report بعددها الصادر فى 3 من ديسمبر 2001 مقالاً مطولاً تبشر فيه القراء بقرب صدور كتاب "أين الخطأ؟" كتبه جاي تولسون "Jay Tolson"، وإختار له عنوان: "حكيم العصر، صورة لبرنارد لويس"، إستهله بقوله:

"إن خريف 2001 جعل الأضواء كلها تتجه إلى أبى الدراسات الإسلامية برنارد لويس، فهو (متخصص الموسم)، إذ إستدعى إلى واشنطن ست مرات منذ حادث البرجين، للقاءات سرية مع كبار المسؤولين بالبيت الأبيض والبيتاجون. كذلك ظهر مؤخراً فى برنامج (واجه الصحافة) وبرنامج (تشارلى روس) بالتلفزيون. ويذكر الجميع مقاله الهام الذى نشر بالنيويورك فى 19 من نوفمبر 2001 بعنوان (ثورة الإسلام) الذى قدم فيه رؤية خبير بالإسلام والمسلمين".

ويعزو الكاتب إلى لويس فضل التنبؤ بما حدث فى 11 سبتمبر 2001، قبل الواقعة بعشر سنوات، فى مقال نشر بعنوان "جنور العنف الإسلامى" ذكر فيه أن الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة، لا تملك دعفاً لروح العدا، والحقد، والكراهية، والرغبة فى الثأر، التى تولدت عند المسلمين منذ حسم النزاع بين الإسلام والمسيحية، عندما فشل العثمانيون

فى الإستيلاء على فيينا للمرة الثانية عام 1683، وما تلا ذلك من إستعمار أوروبا لبلادهم. فهم لا يكفون عن التساؤل حول ما حل بهم بعد أن كانوا الأغنى، والأرقى، والأقوى. وأن ذلك يجعل منهم خطراً يتهدد الغرب - يجب أن يؤخذ مأخذ الجد- تنقيساً لأحقاد تراكمت عند المسلمين على مدى ما يزيد على الثلاثة قرون، عجزوا خلالها عن اللحاق بركب المدنية الغربية لأسباب ترجع إلى عقيدتهم وثقافتهم.

وما يعده تولسون "نبوءة" عمرها عشر سنوات، أقدم من ذلك بكثير، فهو جوهر ما رده برنارد لويس فى كتبه الأخرى التى نشرت وأعيد نشرها عدة مرات فى الثلاثين عاماً الأخيرة، وهى فكرة إستعداد الغرب على الإسلام والمسلمين التى صيغت فى إطار دراسة "علمية" لا تغفل إيجابيات الماضى، ولكنها لا ترى من الحاضر إلا السلبيات، فهو يستدعى كل الحجج الموحية للقارئ بأن المسلمين لا أمل فيهم، فهم لا يعترفون بالأخر، ولا يقدرّون ثقافته، عدوانيون متعصبون بطبعهم !

وكتاب لويس "أين الخطأ؟" ليس فيه جديد سوى عنوانه وهى مهارة إنفرد بها برنارد لويس، لو فعلها غيره لما غفرت له، فهو يصوغ مقولاته الأساسية مستخدماً نفس المادة، فى مواقع مختلفة وسياقات متنوعة. وهذا الكتاب الجديد - القديم، يجمع فى فصوله الكثير مما جاء بكتب لويس السابقة "الإسلام والغرب"، و "إكتشاف المسلمين لأوروبا"، و"اللغة السياسية للإسلام"، و "ثقافات متصادمة"، وهى كتب إتسمت جميعاً بطابع مميز، لعل من الأفضل أن نستخدم هنا تقييم تولسون لها فى مقاله سالف الذكر:

"إن كتابات لويس عن تاريخ وثقافة، وسياسات الشرق الأوسط محملة بأجندة أيديولوجية، تجمع بين المركزية الأوروبية و الصهيونية، مما جعلها وصاحبها مثاراً للجدل على مدى ما يزيد على الثلاثين عاماً.."

فهذه شهادة كاتب بهرته أعمال لويس حتى عده "حكيم العصر"، وليست شهادة واحد من نقاده.

وقبل أن نناقش جديد برنارد لويس القديم فى هذا الكتاب "أين الخطأ؟ التأثير الغربى وإستجابة الشرق الأوسط"، نرى لزماً علينا أن نلقى الضوء على الرجل الذى إحتل مساحة كبيرة من ميدان الإستشراق، لم يحظ بها غيره من كبار المستشرقين الذين تركوا أعمالاً هامة بالغة القيمة.

ولد برنارد لويس بلندن فى مايو 1916، لأسرة يهودية أشكنازية، لا تتوفر لدينا معلومات عن البلد الذى نزلت منه إلى بريطانيا، وتاريخ ذلك النزوح، فلم يذكر برنارد لويس فى سيرته الذاتية المتاحة على موقع جامعة برستون بالشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) شيئاً عن أصول عائلته، ولم يشر إلى طفولته وصباه وتعليمه العام ولكنه إكتفى بالإشارة إلى تعليمه العالى، ولكن إلتحاقه بجامعة لندن فى أوائل الثلاثينات يوحى بإتتمائه إلى أسرة ثرية. وقد حصل على درجة الليسانس الممتازة فى التاريخ من مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن عام 1936، كما حصل على درجة الدكتوراه فى تاريخ الإسلام من نفس المدرسة عام 1939، وكان موضوع رسالته عن الطائفة الإسماعيلية وجماعة الحشاشين. وخلال إعداده لرسالة الدكتوراه، قضى فترة بجامعة باريس، كما قام بجولة فى بلاد الشرق الأوسط إستغرقت بضعة شهور.

وقبل حصوله على درجة الدكتوراه بعام واحد، عين مدرساً مساعداً بمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية، غير أنه ترك العمل بالجامعة خلال سنوات الحرب (1940-1945) ليلتحق بخدمة المخابرات البريطانية، وبعد الحرب عاد للعمل بالجامعة حتى عام 1974. ولكن صلته بالمخابرات البريطانية لم تنقطع، فقد ظل مرجعاً هاماً، يستشار فى كل ما إتصل بشئون الشرق الأوسط.

ولعل ذلك يفسر إنصرافه عن دراسة تاريخ الإسلام الوسيط، واتجاهه - بعد الحرب العالمية الثانية - إلى دراسة تاريخ الشرق الأوسط الحديث، فنشر كتاباً عن "قيام تركيا الحديثة"، وآخر عن "تكوين الشرق الأوسط الحديث"، وثالث عن "تاريخ الشرق الأوسط فى الألفى عام الأخيرة" جاء فى حقيقة أمره طبعة معدلة لسابقه، ثم كتاب "تعدد الهويات فى الشرق الأوسط". ووظف لويس رصيده المعرفى عن تاريخ الأفكار التى يطرحها فى كتبه، فرصيده المعرفى عن تاريخ الإسلام ينشئ بالقصور فى متابعة ما حققه هذا الحقل الأكاديمى من تطور بعد الحرب الثانية فى الغرب ذاته.. والأفكار التى يطرحها فى كتبه فى الثلاثة عقود الأخيرة موحية لصانع القرار الغربى، تستهدف إثارة مخاوف القراء من الإسلام وأهله.

وبعد أفول نجم الهيمنة البريطانية فى الشرق الأوسط، وإضطراب بريطانيا إلى تنفيذ سياسة "الإنسحاب شرق السويس" عام 1971، ليسدل بذلك الستار على النفوذ البريطانى فى الإقليم، وتصبح الولايات المتحدة هى الوريث الطبيعى لحماية

المصالح الغربية في المنطقة، وجد برنارد لويس أن مكانه الطبيعي هناك، في الولايات المتحدة، حيث مركز التأثير في صناعة القرار الغربى في الشرق الأوسط، وخاصة أن صهيونية الرجل كانت حقيقة راسخة أكدها في كتاباته ومقالاته الصحفية ومن ثم جاء إنتقاله إلى جامعة برنستون عام 1974 أمراً منطقياً، بعدما ترك قسم الشرق الأدنى بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بلندن، خلفاء من المشايخين للصهيونية من أمثال فاتيكوتس، وياب.

وفي أمريكا، تولى برنارد لويس قيادة معسكر الصهاينة في حقل دراسات الشرق الأوسط، الذى يعد من أبرز رموزه: ليونارد بايندر، وإيلي كيدورى، ودافيد برايس، جونز، ورفاقهم من أمثال: دانيال بايس، ومارتن كيرمر، وتوماس فريدمان، ومارتن بيرتز، ونورمان بودو رتز، وجوديث ميلر، وغيرهم من العناصر الصهيونية المنتشرة في أقسام ومراكز دراسات الشرق الأوسط، والدراسات الإسلامية، بالجامعات الأمريكية، ممن يلعبون - في نفس الوقت - دور الخبراء العالميين بيوطن الأمور، يقدمون المشورة لأعضاء الكونجرس، ودوائر صناعة القرار، يتقدمهم كبيرهم برنارد لويس، يفتح أمامهم الأبواب.

وظل برنارد لويس أستاذاً لدراسات الشرق الأدنى بجامعة برنستون حتى تقاعد (رسمياً) عام 1986 عند بلوغه سن السبعين، ولكنه أصبح منذ ذلك التاريخ "أستاذاً فخرياً Professor Emeritus"، وهو مركز لا يشغله إلا العلماء البارزون. ولكنه يحتل - في الحياة الأكاديمية - موقعاً مؤثراً بإعتباره، على حد تعبير تولسون "حجة ومرجعاً في الشؤون الإسلامية والشرق أوسطية لا غنى عنها لصانعين القرار الأمريكى".

وهنا تأتي خطورة الرسالة التى يوجهها برنارد لويس فى " أين الخطأ؟" من حيث تأثيرها على الرأى العام الغربى وصناع القرار فيه على وجه الخصوص، على ضوء ما لقيه الكتاب من إهتمام واسع، وهو يستدعى الإهتمام بطرح وجهة نظرنا على الرأى العام الغربى دحضاً لما حفل به الكتاب من مغالطات وإفتراءات، فلا تكفى جهود إدوارد سعيد وحدها فى كتابه عن "الإستشراق" - رغم ما أثاره من ضجة فى الأوساط العلمية - وما وجهه من نقد لكتابات "برنارد لويس" ولا بد من جهود علمية منظمة فى هذا السبيل.

وإذا حاولنا أن نبين موضع الخطأ فى كتاب برنارد لويس الجديد / القديم، نجده يتمثل أولاً، فى المنهج الذى أتبعه فى هذا الكتاب، بل وفى غيره من الكتب التى سبقت الإشارة إليها، والتى إستولدها هذا الكتاب، فهو يركز دراسته على الدولة العثمانية ويعتبرها معبرة عن الإسلام والمسلمين، ولا يرى الإسلام والمسلمين خارجها، فلا يشير لفارس إلا لماماً، ويسقط وسط آسيا الإسلامى تماماً من إعتباره، كما يفعل الشيء نفسه مع شبه القارة الهندية. فهو يختزل الإسلام فى الإمبراطورية العثمانية، ويختزل المسلمين أنفسهم فى حكام وساسة ورجال هذه الإمبراطورية، وهو إختزال له ما يبرره من وجهة النظر الأيديولوجية للمؤلف الذى يريد أن يقدم الإسلام والمسلمين فى إطار معين بإعتبارهم "خطراً" موجهاً ضد أوروبا عامة والغرب خاصة. ولما كانت الدولة العثمانية هى العدو المسلم الذى عرفته أوروبا منذ القرن الخامس عشر حتى إنحسر تهديدها لوسط أوروبا فى أواخر القرن السابع عشر، فقد ترسبت لهم صورة قبيحة فى الفولكلور الأوروبى، وإحتل صراع العثمانيين ضد أوروبا خلال هذين القرنين موقعاً هاماً فى كتب التاريخ الأوروبى. ومن هنا جاء إختزال برنارد لويس للإسلام فى الدولة العثمانية، وللمسلمين فى الأتراك، فهو يبني على أسس قائمة فعلاً فى الثقافة الأوروبية. فإذا كان التركى العثمانى عدوانياً دموياً فى إجتياحه للبلقان ووسط أوروبا، قاسياً فى معاملاته للبلاد الأوروبية التى وقعت تحت نيره إلى حد فرضه ضريبة الدم "الدوشرمة" عليهم، والتى بموجبها إنتزع أطفالهم الذكور الأصحاء من بين أحضانهم ليصبحوا عبيداً للسلطان وجنداً له، فهذا هو الإسلام، وذلك هو شأن المسلمين مع المسيحيين، فهم لا يرون الآخر إلا عبداً لهم !!

وفضلاً عما يشوب هذا المنهج من أوجه القصور التى تتمثل فى تعدد الشعوب الإسلامية التى تقع خارج إطار الدولة العثمانية، وتهافت فكرة وجود نموذج نمطى للإسلام، وصورة نمطية للمسلم على ضوء الدراسات العلمية المستفيضة للمجتمعات الإسلامية وثقافتها، التى تكشف عن التنوع والتعدد، وتبين أن الثقافة الإسلامية تتضمن العديد من الثقافات الفرعية Subcultures التى تختلف باختلاف الموروث الثقافى القديم السابق على الإسلام فى تلك البلاد - فضلاً عن ذلك كله -، يقع لويس فى خطأ "التعميم"، فهو يتعامل مع الدولة العثمانية وكأنها مجتمع واحد، أو دولة مركزية قطرية، ويسقط من إعتباره تعدد الشعوب والمجتمعات التى تكونت منها ولايات الدولة العثمانية، وتعدد أعراق وثقافات وديانات سكانها: فشتان بين العرب، والترك، والجركس، والأكراد، والأرمن، واليونانيين، والمجر، والبلغار، والبربر، والتتار والألبان. وإذا كان السلطان العثمانى حاكماً مسلماً سنياً، فلا يعنى ذلك أن أغلبية سكان الإمبراطورية كانوا مسلمين أو أن المسلمين منهم كانوا من السنة. فقد جمعت الدولة العثمانية بين مختلف المذاهب الدينية اليهودية والمسيحية والإسلامية، ترى.. متى صهر المسلمون من رعايا الدولة العثمانية فى بوتقة واحدة لتخرج لنا إسلاماً نمطياً ومسلماً نمطياً، كذلك الذى رسم لنا لويس صورته؟!

لقد أثبتت الدراسات التي تمت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين (وهي نفس الحقبة التي بلور فيها لويس رؤيته للإسلام والمسلمين) على مجتمعات الدولة العثمانية في مختلف ولاياتها، وجود تباين في مستوى النمو المادي والثقافي بين تلك المجتمعات وبعضها البعض، وأن أي تعميم لظاهرة إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية على الدولة كلها يعد خطأ منهجياً فاحشاً لأنه يقدم نتائج مضللة وغير دقيقة. فإذا كانت العادة قد جرت على أن يهتم الباحث بمتابعة كل جديد من الدراسات المتعلقة بمجال بحثه، وإذا كانت الدولة العثمانية هي عالم الإسلام عند برنارد لويس، فكان جديراً به أن يتابع دراسات 3 وغيرهم، وهي دراسات منشورة بالإنجليزية والفرنسية من دور نشر كبرى وجامعات معتبرة، وتحظى باهتمام الأوساط الأكاديمية الدولية. فإذا كان لويس لا يعرف عنها شيئاً فتلك مصيبة، وإذا كان يتجاهلها عامداً، فالمصيبة أعظم.

لقد كانت الإمبراطورية العثمانية كياناً سياسياً إقطاعياً فضفاضاً، لم تتحول قاعدتها في الأناضول وعلى ضفاف البوسفور إلى "قلب" يضبط حركة الولايات المختلفة بإعتبارها "أطرافاً"، بل كانت السلطة المركزية للدولة لا تكاد تحس في الولايات، اللهم إلا عندما تقوم حركة عصيان من جانب أحد الولاة أو القوى المحلية، عندئذ كانت الدولة تضمن إستمرار سيطرتها على الولاية عن طريق تأليب مراكز القوى ضد بعضها البعض، ثم تتدخل عسكرياً في نهاية المطاف لوضع الأمور في نصابها. وبحكم طبيعة السلطة الإقطاعية، كانت الدولة لا تهتم إلا بجباية الضرائب، وحفظ الأمن، وإقرار العدل، ولا تحمل على عاتقها عبء الخدمات المختلفة: تعليمية، أو صحية، أو حتى عمرانية أو غيرها، فتركها للرعية تدبرها بوسائلها الخاصة.

وهنا عرفت الولايات العثمانية ما نسميه اليوم "بالمؤسسات غير الحكومية" أو ما يعرف "بالمجتمع المدني"، فأوقف الأثرياء من التجار والحكام الأراضى والعقارات للإفناق على ما شبده من مدارس و مستشفيات، ودور لرعاية العجزة (تكايا)، ومساجد، وكنائس، وغيرها. وارتبط مستوى أداء وكفاية هذه المؤسسات الأهلية بدرجة النمو الإقتصادى والإجتماعى فى الولاية. ونظراً لتفاوت مستويات النمو داخل الدولة من ولاية لأخرى، فقد تفاوتت مستوياتها فى قطاع الخدمات.

وهكذا كان هناك تباين شديد بين الولايات العربية وبعضها البعض، من حيث المستوى الإقتصادى والإجتماعى والثقافى، وكذلك الحال بالنسبة للأناضول والروملى (البلقان). فحتى لو كانت الإمبراطورية العثمانية تصلح نموذجاً لنظراً للإسلام ككيان سياسى ومجتمعى عند برنارد لويس، فكيف يستقيم ذلك مع تلك التعددية والتنوع، والتمايز فى مستوى النمو الإقتصادى والإجتماعى والثقافى.

وينطبق ذلك - أيضاً - على فكرة عداة الإسلام للمسيحية، بل رفض الإسلام لغيره من الثقافات والأديان الأخرى، وهى حجر الزاوية فى "فكرة" برنارد لويس عن الإسلام، ردها فى كتبه ومقالاته، كما ألح عليها فى "الخطأ؟". فأى دارس مبتدىء للإسلام والثقافة الإسلامية يدرك أن الإسلام لا ينفى حق الأديان الأخرى فى الوجود داخل الأراضى التى يضمها "دار الإسلام" وأن "الإيمان بالله وكتبه ورسله" شرط أساسى للمسلم المؤمن، ومن عجب أن يشير لويس لذلك بإعتباره وجهاً نظرياً للإسلام، ويزعم أن الممارسة الفعلية له تعادى الأديان الأخرى وخاصة المسيحية واليهودية، وتعتبر معتنقيها "كفاراً"، ولا تقبل وجودهم فى أراضيهما إلا إذا كانوا "عبيداً". وكأن لويس يتعمد أن يصدم القارئ الغربى بلاءات ثلاثة: لا إعتراف، ولا تعايش، ولا تعامل مع غير المسلمين، ويوحى له أن المسلمين عنصرىون لا يعترفون إلا بمن إعتنق دينهم وتبنى ثقافتهم !

ولا أدل على عدم صحة هذه الفرية من حقيقة وجود أغلبية مسيحية فى الشام ومصر حتى أوائل العصر العباسى، ومن وجود الكتاب المسيحيين واليهود فى الدواوين طوال العصر الإسلامى الوسيط، ومن التوسع فى عهد الذمة ليشمل أناساً لم يرد ذكرهم بين أهل الكتاب: بالإضافة إلى اليهود والنصارى والصابئة، إمتدت معاملة أهل الذمة إلى كل من كان يؤمن بالوحدانية وله كتاب مقدس، فشمّل البوذيين والمجوس، وغيرهم، بل كانت مجالس الخلفاء فى مختلف عصور الإسلام تضم المسيحيين واليهود والمجوس، علماء وأطباء ومنجمين. ولا بد أن يكون لويس قد قرأ دراسات أشتور (وهو مستشرق يهودى محترم) الذى تحدث عن دور اليهود كصيارفة وتجار، بل وشركاء ووكلاء تجاريين للخلفاء والسلطين فى مختلف العصور الإسلامية، ولعله قرأ كتاب جويتين (وهو مستشرق يهودى مرموق أيضاً) "مجتمع البحر المتوسط" الذى يتحدث عن دور اليهود فى المجتمع الإسلامى فى العصور الفاطمية والأيوبية والمملوكية إعتقاداً على وثائق الجنيزا التى تتضمن معاملات ومراسلات الطائفة اليهودية فى مصر، والتى عثر عليها فى أحد معابدهم بالقاهرة، وتوضح هذه الوثائق كيف كانوا يسيطرون على تجارة البحر المتوسط، وما تمتعوا به من حرية وأمن وإستقلال وحماية ورعاية فى ظل الحكم الإسلامى.

وحتى فى ظل الدولة العثمانية، أشار لويس - عرضاً - إلى نظام "الملة"، وهو نظام يعطى لكل طائفة دينية حق إدارة أمورها بنفسها، وتطبيق أحكام شريعتها، وجباية الضرائب المستحقة عليها للدولة وتسليمها لها فى مقابل تمتعها بحماية الدولة. ويعرف لويس - طبعاً - أن الدول الأوروبية التى حصلت على "الإميازات" فى القرنين السابع عشر والثامن

عشر، إدعت لنفسها حق حماية الطوائف الدينية التابعة لكنائسها، وبذلك خرجت الطوائف الخاضعة للحماية الأجنبية من دائرة الخضوع للمحاكم العثمانية، وأن حركة الإصلاحات المعروفة باسم "التنظيمات الخيرية" في 1839 و 1856، كان هدفها تحقيق المساواة القانونية بين جميع رعايا الدولة، بما في ذلك الخدمة العسكرية وتولى الوظائف دون تمييز، وبذلك كانت تهدف إلى التخلص من وطأة الإمتيازات الأجنبية التي حولت الطوائف الدينية إلى دولة داخل الدولة.

نعم هناك إستثناءات لذلك تمثلت في معاملة الدولة العثمانية لرعاياها المسيحيين في البلقان بقدر من القسوة، وما حدث من قمع الثورة اليونانية، وما تعرض له الأرمن من مذابح قبيل الحرب العالمية الأولى كانت نوعاً من التطهير العرقي، ولكن هذه كلها سياسات يتحمل وزرها النظام الذي مارسها، ولا تعبر - بأى صورة من الصور - عن الإسلام وتعاليمه، بل تتعارض معها تماماً. وهي ممارسات عبرت عن قهر الغالب للمغلوب، مورست - مرة أخرى - في البلقان على يد الصرب ضد المسلمين في البوسنة والهرسك، وضد الألبان، وتمارسها "إسرائيل" كل يوم ضد الفلسطينيين، ولكن برنارد لويس لا يرى ذلك كله، بل رفض إعتبار مذابح الأرمن على يد الترك "تطهيراً عرقياً"، ورفع الأرمن قضية ضده أمام المحاكم الفرنسية، فصدر حكم بإدانته في 21 يونيو 1995 جاء في حيثياته:

"إن المؤرخ يتحمل المسؤولية تجاه أصحاب الدعوى لتشويبه وتزويره الحقائق، وتبريره لممارسات بشعة خاطئة، وحذفه لأحداث وآراء يضمنه التزام الدقة من إغفالها..."

لقد كان إنكار برنارد لويس لحق الأرمن في إستصدار قرار من الأمم المتحدة يلزم تركيا بتعويضهم عن التطهير العرقي الذي تعرضوا له أسوة بما حدث من إلزام ألمانيا بتعويض اليهود عن "المحرقة"، إتساقاً مع موقف الصهيونية الذي لا يريد الإعتراف بما تعرض له الأرمن من مذابح حتى تظل فكرة "إضطهاد" اليهود مركزية في الضمير العالمي.

ويجرنا ذلك إلى مناقشة فرية أخرى لبرنارد لويس هي إتهامه المسلمين بمعاداة السامية لموقف العرب من القضية الفلسطينية ورفضهم التعامل مع الكيان الصهيوني. وهو عندما يشير إلى فلسطين لا يذكر لقارئة شيئاً عن أوضاع تلك الأرض وسكانها، فهي "أرض الميعاد" التي كان يعيش فيها جماعة من اليهود المضطهدين من المسلمين، وأن تعرض يهود أوروبا للإضطهاد جعلهم "يعودون" إلى بلادهم التي هي حق لهم منذ ألقى عام. وبذلك يستنتج القارئ الغربي أن "أرض الميعاد" كانت يهودية تسكنها قلة، ثم ما لبث أن عاد إليها الآخرون، فلا وجود للعرب، ومن هنا يتعجب القارئ الغربي لأولئك المسلمين المتعصبين الذين لا يقبلون وجود اليهود ودولتهم بينهم في الشرق الأوسط. وطبعاً يصعب على القارئ أن يتصور وجود عربى غير مسلم، فلا يدرك أن العرب من بينهم مسيحيون يشتركون في رفض الدولة العبرية لأن القبول بها يعنى التسليم بإغتصاب فلسطين.

وحتى يؤكد برنارد لويس في ذهن قارئه أن مرد ذلك كله إلى رفض الإسلام للأخر ديناً وثقافة ووجوداً، نجده يبهر الخلافات السياسية بين اليهود الشرقيين ويهود أوروبا (الشكنازيم) بأن هؤلاء الذين جاءوا من بلاد إسلامية، وأولئك الذين جاءوا من بلاد مسيحية حملوا معهم العداء التقليدى بين الثقافتين، وتجلى ذلك في الخلافات السفاردية - الشكنازية. وبذلك يتجاهل برنارد لويس الطبيعة العنصرية للكيان الصهيونى الذى يميز بين اليهود الشرقيين والغربيين، ويمارس أبشع أنواع التمييز العنصرى ضد العرب، هذا فضلاً عن سفك دماء الفلسطينيين ونشريدهم، وهدم ديارهم، وإقتلاع مزروعاتهم كل ذلك لا يراه لويس، ولكنه يرى أن العرب هم البغاة لأن ثقافتهم لا تقبل الأخر!

حتى حديثه عن "السعى فى سبيل الثروة والقوة" لم يتجاوز حدود ما كان معروفاً عن الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الثانية، فقد كشفت الدراسات الخاصة بالتطور الإقتصادى والإجتماعى فى العالم العثمانى، والتي تم إنجازها فى العقود الثلاثة الأخيرة عن إزدهار نشاط رأس المال التجارى فى القرون 16، 17، 18، وإعادة بناء شبكة التجارة الدولية التى تربط عالم المحيط الهندى بعالم البحر المتوسط عبر البحر الأحمر ومصر، ووسط آسيا بالعراق والشام، وغرب أفريقيا بالمغرب ومصر، وأخذ رأس المال التجارى يلعب دوراً بارزاً فى تجبير الزراعة، والإستثمار فى الصناعة، وتطوير العمل المنزلى، وظهور درجة من درجات تقسيم العمل، وإنعكست هذه التطورات على الواقع الإجتماعى فبدأت تبرز "طبقة وسطى" عبرت عن نفسها ومصالحها من خلال كتابها الذين عبروا عن رفضهم لهيمنة المؤسسة الحاكمة، وميلهم إلى الواقعية.

وفى إطار هذه التطورات إزدهرت صناعة السكر فى مصر لتلبية الطلب على هذه السلعة فى أوروبا. كما حدث توسع كبير فى صناعة النسيج حيث كان الطلب كبيراً على المنسوجات المصرية فى فرنسا وهولندا وأسبانيا. كذلك كانت صادرات البن والتوابل القادمة عبر البحر الأحمر تمر عبر مصر والشام إلى أوروبا، مما أدى إلى حالة من الرخاء الإقتصادى النسبى إنعكس على قطاع الخدمات، فحدثت زيادة ملحوظة فى الأوقاف على هذا القطاع وفى تشييد المكاتب والأسبلة والمدارس والمساجد والكنائس والمستشفيات والتكايا مما كان له أثره على المنشآت المعمارية.

وجاء إنقطاع مسيرة التطور لأسباب داخلية وخارجية منذ منتصف القرن الثامن عشر، فقد أدى ضعف سلطة الدولة إلى إنفراد العصابات المحلية بالحكم في معظم ولايات الدولة، وإلى صعود نجم المماليك في مصر، ولما كان هؤلاء في حاجة إلى تقوية أنفسهم عسكرياً لتحقيق قدر من الإستقلال عن الدولة، أو ضمان بقاء السلطة في أيديهم على الأقل، فقد أنقلوا التجارة بالمكوس والضرائب، وشجعوا التجار الأوروبيين على غزو السوق المحلية ومنافسة الإنتاج المحلي، وتواكب ذلك مع التوسع في إنتاج السكر في العالم الجديد، فتقلص إنتاج السكر في مصر ليغطي حاجة الإستهلاك المحلي، كما شهدت صناعة النسيج في غرب أوروبا توسعاً أدى إلى كساد سوق المنتجات المصرية، وبذلك فقدت مصر - وكذلك الشام - جانباً كبيراً من صادراتها من الإنتاج المحلي، وإنعكس ذلك على الأوضاع الإقتصادية المحلية في سلسلة من الأزمات التي ترتبت على الكساد.

وقد إسترد الإقتصاد المحلي عافيته مع الإصلاحات التي تبنها محمد علي باشا في مصر والشام، ولكن من خلال نظام الإقتصاد المدار الخاضع لسيطرة وتوجيه الدولة، مع ترك مساحة محدودة للقطاع الخاص، غير أن إرتباط هذا المشروع بالدولة أدى إلى تعرضه للضربات الخارجية التي تعرضت لها الدولة، ليتحول الإقتصاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى إقتصاد تابع متخصص في إنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة الأوروبية، وحالت سلطات الإحتلال البريطاني دون قيام أى مشروع صناعى حديث أو إستثمار رأس المال المحلي خارج قطاع الإنتاج الزراعى، مما أدى إلى نوع من النمو الإقتصادى غير المتوازن الذى كانت له آثاره السلبية على الإقتصاد، وكان من أهم أسباب إتساع هوة التخلف عن اللحاق بالغرب في مجال التطور الإقتصادى، بما تضمنه من عقبات وضعت في طريق إقامة إقتصاد وطنى.

تلك كانت بإختصار شديد العوامل التي حكمت التطور الإقتصادى ولما كانت تجربة التصنيع في القرن التاسع عشر قد إرتبطت ببناء القوة العسكرية، فقد كانت تصفيتها هدفاً أساسياً عند القوى الأوروبية الطامعة في فرض سيطرتها على الإقليم لأسباب إستراتيجية وإقتصادية، وهي تكشف عن عمل دائب لمحاولة بناء إقتصاد وطنى، لم يقدر له النجاح مرتين لأسباب محلية ودولية معاً، وليس لأسباب تتصل بثقافتنا، أو عدم تقديرنا لقيمة الزمن - على نحو ما أورده لويس - أو لعدم إرتباطنا بالمكان. فإذا كنا على هذا القدر من الكسل وفقدان الطموح وعدم إلتزام الدقة والتواكل، وكلها مكونات الصورة التي يرسمها لنا لويس فكيف كنا نمسك بزمام إقتصاد العالم في القرون الوسطى، وكيف إستطعنا أن نتجاوز محاولات قطع روابطنا التجارية مع عالم المحيط الهندى بعدم قدوم الغرب إلى تلك البلاد، وكيف أنجزنا تجربة متميزة لبناء إقتصاد وطنى في النصف الأول من القرن التاسع عشر؟ كلها أسئلة تبرىء الإجابة عليها ساحة ثقافتنا وديننا من تهمة إستمرار التخلف، وفقدان روح المبادرة.

يبقى لب الموضوع عند برنارد لويس، فنحن أشرار لأننا لا نقبل بالكيان الصهيونى عن طيب خاطر، ونتعاش معه، ونوقع له توكيلاً على بياض لإدارة مصالحنا مع "العالم المتحضر" ولننسى إلى الأبد فلسطين والفلسطينيين، كما نسى العالم الهنود الحمر. عندئذ سيتحول برنارد لويس إلى شاعر يصوغ فينا قصائد المديح، ما دمنا رفعنا الراية البيضاء لإسرائيل. وأتحنأ لها فرصة التحول إلى قوة إقليمية كبرى، فهكذا يكون السلوك "الحضارى" وإلا فلا !

أما إذا لم نفعّل ذلك، فسيكون مألنا الموت، شأننا في ذلك شأن "الذى يفجر القنبلة في نفسه والآخرين..." علينا - إذا - أن نكون واقعيين، وإلا كان نصيبنا من الدنيا عودة للسيطرة الأجنبية "ربما من جانب دولة عظمى جديدة في الشرق تنشد التوسع". فإذا كففنا عن الإحساس بالظلم والشكوى، سوف نستطيع - في رأيه - أن نعيد "الشرق الأوسط في العصور الحديثة إلى ما كان عليه في الأزمان الغابرة وفي القرون الوسطى، مركزاً رئيسياً للحضارة..".